العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال النزاع الدائر في العراق

ا.م.د. اسماء جميل رشيد/مركز دراسات المرأة جامعة بغداد

ا.م.د. جهاد كاظم ظاهر /مركز دراسات المرأة جامعة بغداد

Gender based on violence during the conflict in Iraq

Dr aAsmaa jameel Rasheed

Dr jihad Kadhim Al ogaily

ملخص الدراسة

ادت النزاعات المسلحة التي شهدها العراق وسيطرة مايسمى بتنظيم الدولة الاسلامية على ثلث اراضيه الى زيادة ملحوظة في نسبة تعرض النساء للعنف . وتغير انماطه لعل اخطرها الاستعباد الجنسي لنساء المكون الايزيدي والاجبار على الزواج.كما اشاعت سيطرة داعش قيما خاصة بعزل النساء تعمل على تعزيز وتكريس الهيمنة الذكورية وتضع النساء في خانة ادنى بشكل يفوق ما كانت عليه قبل سيطرة داعش. ومثل هذا العزل والحجب والاحتجاز سواء في اللباس او المكان،ويعد النزوح والاخلاء القسري من اكثر التجارب التي عايشتها النساء صعوبة راق، لما خلفه من مشكلات أقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية ونفسية،وتهدف الدراسة الحالية الى تسليط الضوء على تداعيات النزاعات المسلحة التي شهدها العراق على واقع المرأة معتمدة على نتائج عدد من الدراسات الميدانية التي اجراها احد الباحثين للفترة من ٢٠١٤ ولغاية العام ٢٠١٧.

Abstract

Armed conflicts in Iraq and the so-called Islamic state's control of a third of its territory have led to a marked increase in women's vulnerability to violence. And changing its patterns perhaps the most dangerous sexual slavery of women Yazidi component and forced to marry.

There has also been a particularly strong control over women's isolation, which promotes and perpetuates male domination and puts women in a lower position than they were before pre-emptive control. Such isolation, withholding and detention, whether in dress or place,

Displacement and forced evictions are one of the most difficult experiences experienced by women, because of the economic, social, educational, health and psychological problems.

The current study aims to shed light on the repercussions of the armed conflicts witnessed by Iraq on the reality of women based on the results of a number of field studies carried out by one researcher for the period 2014 to 2017.

المقدمة

واجهت النساء خلال النزاع الدائر في العراق منذ عام ٢٠١٤ تجارب متعددة شملت الاحتجاز والعزل وفقدان الامن والمعاناة الناتجة عن النزوح والتهجير القسري.ومواجهة العنف الجنسي الذي تعرضت له أعداد (غير معروفة) من النساء.ويصعب تحديد الحجم الحقيقي للانتهاكات التي تعرضت لها النساء. ومن الواضح أن هناك ضعف كبير في تقصي الحقائق وفي تقنيات وضع التقارير مما أضعف القدرة على فهم احتياجات النساء وتلبيتها ومراقبة الانتهاكات التي تعرضن لها.وما يزيد من صعوبة الامر هو ان الكثير ممن يتعرضن الى عنف جنسي ينكرن عملية الاغتصاب خوفا من الفضيحة ومن القتل غسلا للعار على أيدي افراد عشيرتهن.وظل مستوى الحماية والدعم الموجه للنساء اللاتي تعرضن للعنف في النزاع ضعيفاً وظل والوصول الى الخدمات ان وجدت صعب والاستجابة القانونية للعنف الناتج عن النزاعات غائبة .وعلى الرغم من التقدم البطيء لجهة تبني العراق للقوانين والقرارات الدولية منها القرار ١٣٢٥ ووضعه لخطة وطنية لتطبيق هذا القرار صُودق عليها في عام ٢٠١٤. واعداد خطة طواريء لتنفيذ القرار الا أن الوصول الى مؤشرات مهمة تصب في مجال تحقيق الهدف منه صعب وبحاجة الى مضاعفة الجهود .

اهمية الدراسة

أوجد النزاع الدائر في العراق حاجة لمراقبة العنف الذي تتعرض له النساء خلال هذه الفترة من خلال دراسات وابحاث معمقة ، لغرض تحسين الاستجابة له . خصوصاً و ان المرحلة التي تعقب النزاع قد تشهد تزايداً في نسب تعرض المرأة للعنف بشكل اكبر مما كان عليه قبل اندلاع النزاع المسلح بسبب تعود الرجال العائدين من القتال على منسوب مرتفع من العنف و لما يحملونه داخلهم من مخزون عالٍ من الاضطرابات النفسية بسبب الحرب[١]. و هو ما اوجد حاجة ماسة لتعزيز قاعدة المعرفة بجميع اشكال العنف بغية وضع تدابير تدخل اكثر فاعلية و توفير خدمات علاجية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى تسليط الضوء على تداعيات النزاعات المسلحة التي شهدها العراق على واقع المرأة وخاصة على ازدياد نسبة العنف الممارس ضد النساء سواء كان عنف اسري او مجتمعي او عنف النزاعات المسلحة في اشارة الى ما تعرضت له النساء المنتميات الى الاقليات .كما تسعى الدراسة الى الكشف عن الواقع الذي عايشته النساء في مخيمات النزوح و أثر النزوح على الاوضاع النفسية والاجتماعية للنازحات، فضلا عن العنف الذي تعرضت له النساء تحت حكم داعش.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على نتائج عدد من الدراسات الميدانية التي اجراها احد الباحثين للفترة من ٢٠١٤ ولغاية العام ٢٠١٧ كما اعتمدت على مراجعة الوثائق و التقارير الدولية والمحلية التي صدرت حول المرأة في مناطق الصراع في العراق.

المبحث الأول

العنف المبنى على النوع الاجتماعي خلال النزاعات

المطلب الأول : حماية النساء بموجب القانون الدولي (القرار١٣٢٥الخاص بحماية المرأة وتعزيز دورها في بناء السلام)

لقد أصبح معروفا اليوم ان تحقيق أمن المرأة وتوفير الحماية لها هي قضية مجتمعية تخدم السلم والاستقرار العام وان أمن المجتمع يرتبط بامن أفراده سواء كانوا رجالا او نساء ، وتشكل هذه القضية نقطة انطلاق لحراك دولي ينظر الى المرأة على انها اداة تغيير من أجل الدفاع عن الامن السياسي ليس لانها تعاني أكثر من ويلات النزاع ولكن لانها تتطلع وبشكل أكبر للامن.[٢]ويعد القرار (١٣٢٥) الصادر عن مجلس الامن في تشرين الاول من العام ٢٠٠٠ وما تلاه من قرارات لاحقة انعطافة مهمة في السعي لانهاء العنف ضد المرأة خلال النزاعات المسلحة ،فهو أول وثيقة رسمية قانونية تصدر عن مجلس الامن يطلب فيها من أطراف الصراع أحترام حقوق المرأة ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام وفي أعادة البناء والاعمار[٣]وقد جاء القرار ليؤكد مركزية مكانة المرأة للسلم والامن الدوليين وللتأكيد على الدور الهام للنساء في منع وحل النزاعات وفي محادثات السلام وعمليات بنائه وحفظه وليعبر في الوقت نفسه عن وعي المجتمع الدولي بخطورة ظاهرة العنف ضد المرأة وضرورة الحد منه.تتمثل الاهداف الرئيسية للقرار(١٣٢٥) بزيادة اشراك المرأة في جهود حفظ السلام ومنع النزاعات.ودمج وجهات نظر النساء في اتفاقات السلام ، والتعرض لاثر النزاعات على المرأة، وحماية النساء من الانتهاكات الجنسية وتجريمها.وحث القرار الدول الاعضاء على ضرورة زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية .كما دعى الى اتخاذ تدابير خاصة لحماية المرأة والفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في حالات النزاع لاسيما الاغتصاب والاشكال الاخرى من الاذى الجنسي (الفقرة ١٠). وشدد القرار على مسؤولية جميع الدول عن وضع الية لمنع الافلات من العقاب ومقاضاة المتورطين في جرائم ضد الانسانية بما في ذلك تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء ويؤكد ضرورة استثناء تلك الجرائم من احكام العفو(الفقرة ١١) [٤]وعلى الرغم من ان هذا القرار ينطوي على فقرات مهمة من شأنها ان تسهم في الحد من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء.الا ان هناك من يرى انه قرار بلا اسنان وغير قادر على حماية المرأة من العنف ،فقد اتضح وبعد مرور اكثر من ١٥ عام على اعتماده ان هناك ضعف كبير في اليات الوقاية من العنف ضد النساء في حالات الحروب وفي التحقيق بالحوادث المرتبطة به والابلاغ عنها وملاحقة المتورطين فيها،والعمل على اشراك النساء في تحقيق السلام.[٥]

وابرز المآخذ على القوانين الدولية الخاصة بحماية النساء بما فيها القرار ١٣٢٥ هي انها ركزت على الانتهاكات الجنسية وأهملت الانواع الاخرى من العنف مما أدى الى نقص في تدابير الحماية. كما ان هذه القرارات لم تربط بين العنف الموجه ضد المرأة في وقت النزاع والعنف والتمييز ضدها قي مرحلة ماقبل النزاع الذي يعد اساسا ينبني عليه العنف خلال النزاع[٦] . وان القرار في تأكيده على مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وفي مفاوضات السلام يجعله مصمم للنخبة من النساء ولايقدم وسيلة لاشراك المرأة من غير النخبة في عمليات بناء السلام وفض النزاعات .[٧]وتبقى المشكلة الاكثر أهمية فيما يتعلق بالقوانين الدولية الضامنة لحماية المنرأة تتمثل في عدم الالتزام وضعف عملية انفاذ وتطبيق هذه القوانين. وما يزيد من صعوبة حماية النساء هو ان النزاع الدائر في العراق لايمكن اخضاعه للقانون الدولي لحقوق الانسان ذلك لان لاوجود لاية أطر قانونية أو الية رسمية تحكم أعمال تنظيم الدولة الاسلامية أو غيرها من القوات غير النظامية والميليشيات التي تتصارع في مناطق النزاع في العراق بشكل عام.أما دور النساء خلال النزاع الدائر في العراق وجهودهن في بناء السلام وهو أحد اهم الركائز التي يقوم عليها القرار ١٣٢٥ فهو محدود جدا بسبب أوضاعهن داخل المجتمع قبل النزاع ومكانتهن الهامشية في بنية تراتب السلطة العشائرية وبسبب اقصائهن عن القرار بكافة مستوياته وافقارهن ماديا ونفسيا وفكرياوهو ما حدد من خياراتهن وهيئهن لدور الضحية. لذلك فأن من الصعوبة ان يكون للمرأة دور اثناء النزاع وخلال عملية بناء السلام واستنادا على ذلك سيكون من الصعوبة ان يكون لها دور حتى في فترة مابعد النزاع. ويمكن القول ان القرار ١٣٢٥ والخطة الوطنية لتطبيق هذا القرار رغم اهميتهما الان الوصول الى مؤشرات مهمة تصب في مجال تحقيق الهدف منه صعب وبحاجة الى مضاعفة الجهود .

المطلب الثاني : واقع العنف الذي تتعرض له النساء واسبابه

لا يختلف العنف الذي تتعرض له المرأة خلال النزاع الدائر في العراق في جوهره عن العنف الممارس ضدها في أوقات السلم ولا ينفصل عنه فهو امتداد لما تعانيه من تمييز وبخس وتهميش في المرحلة السابقة لاندلاع النزاع ،ويرتبط بشكل مباشر بالقيم النمطية السائدة عن النوع الاجتماعي وغياب ثقافة احترام المرأة وضعف اليات الحماية .الا ان هذا العنف يمتد ويتفاقم خلال وبعد النزاعات. بسبب انتشار الثقافة العسكرية التي تضفي الشرعية على استباحة الكثيرمن القيود والقيم الناظمة للحياة الاجتماعية وتنتج انماط سلوكية عدائية غالبا ماتقع ضحيتها المرأة. كما تساهم النزاعات في تعزيز سلطة الضبط الابوية بكل ماتنطوي عليه من مبررات للعنف وتدفع بالعائلات لتزويج بناتها في سن مبكر للتخلص من مسوؤليتهن عن طريق نقلها الى الزوج. فضلا عما تخلفه النزاعات من تفكيك وتفتيت للبنى الاجتماعية مما يؤدي الى زيادة اضعاف المرأة وتهميش دورها وتعميق حالة عدم المساواة[٨]وتؤكد الاحصاءات المتتالية التي أجراها الجهاز المركزي للاحصاء في العراق خلال فترات كان المجتمع فيها يشهد صراعات اهلية واخرى كان يتمتع فيها بأستقرار نسبي ، ان منسوب العنف يتفاوت في أوضاع السلم وأوضاع الصراع ، فبينما وصلت نسبة النساء اللاتي تعاني من سيطرة الرجل وتسلطه وتحكمه بحياتها ٨٣%في مسح صحة الاسرة الذي نفذ عام ٢٠٠٦ في ظروف العنف الاهلي الذي بلغ ذروته عام ٢٠٠٧.عادت لتنخفض الى النصف ٤٣% في المسح المتكامل للاحوال الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية الذي أجري في عام ٢٠١١وهي مرحلة شهد المجتمع خلالها استقرار نسبي .كما انخفضت نسبة النساء اللاتي يتعرضن الى عنف جسدي الى ٥,٤% بعد ان كانت ٢١,٢% في عام ٢٠٠٦.[٩]تبين دراسة اعتمدت على البيانات المستمدة من نساء ابلغن عن العنف الذي تعرضن له وتقدمن الى مراكز الدعم طلباً للمساعدة ، ان ٣٦ % من النساء طالبات الدعم قد تعرضن الى العنف الجسدي والذي يشكل اكثر صور العنف وضوحاً واحياناً اكثرها انتشاراً.[١٠]و بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن الى عنف جنسي ١١،٥ سواء كان اغتصابا أو اعتداءا جنسيا وغالبية حالات الاغتصاب مصدرها الزوج(اغتصاب زوجي) مما يعني ان النساء اكثر عرضه للاغتصاب من قبل الزوج عنهن من قبل اشخاص اخرين.اما حالات الاعتداء الجنسي فعادة ما يكون مصدرها اشخاص غير الشريك الحميم. وان نسبة النساء اللاتي تزوجن قسراً بلغت ٨%.و اشارت ١١% الى تزويجهن بعمر صغير بوصفه عنفاً تعرضن له، كما بينت الدراسة انأغلب حالات العنف الذي تتعرض له النساء اللاتي توجهن لمراكز الدعم هو عنف منزلي اذ يكون الزوج أو احد افراد الاسرة هم مصدر العنف وبالتالي لم تكشف معظم البيانات التي هيئتها مراكز الدعم عن العنف العسكري أو ذلك الذي ترتكبه الجهات المسلحة أو العنف الصادر عن مقدمي الخدمات واعضاء المنظمات غير الحكومية . وان النساء اللاتي تعرضن للعنف من قبل هذه الجهات لا يصلن الى المراكز التي تقدم الخدمات لضحايا العنف في الصراعات المسلحة الدائرة في العراق مما يستدعي بذل مزيد من الجهد للوصول الى ضحايا النزاع من النساء وتقديم الخدمة لهن.أظهرت النتائج الدراسات التي اجريت لتفسير ظاهرة العنف ضد النساء في العراق. إن تعليم المرأة لا يحميها من تسلط الرجل وسيطرته.غير أن احتمال تعرض المراة للعنف النفسي والجسدي والجنسي ينخفض بزيادة المستوى التعليمي للمرأة. كما اظهرت النتائج عدم وجود فروقات بين النساء العاملات بأجر وغير العاملات في تعرضهن للعنف بأشكاله كافة (الجسدية، والنفسية، والسيطرة، والجنسية). وهذا يعني ان تمكين المرأة اقتصاديا لايحميها من العنف وإنما قد يتيح لها فرص وبدائل تحدد استجاباتها للعنف الممارس ضدها وان ارتفاع المستوى التعليمي للزوج لايحمي الزوجة من تسلطه وتحكمه بحياتها إلا انه يمكن ان يحميها من العنف النفسي والجسدي واللفظي والعنف الجنسي اذ تنخفض نسبة المعرضات لهذا الشكل من العنف ممن تزوجن برجال حاصلين على شهادة دبلوم فأعلى .[١١]

المطلب الثالث : نساء الاقليات ضحايا الابادة الجماعية

تعرضت المكونات العرقية والدينية المتركزة في مناطق النزاع في العراق من مسيحيين وتركمان وشبك وايزيديين وشيعة عرب ،الى الاستهداف المباشر من قبل تنظيم الدولة الاسلامية . وشهد ابناء هذه المكونات سلسلة ممنهجة من الاعدامات والاختطاف والتشريد والاضطهاد ونهب الممتلكات وغيرها من جرائم الابادة الجماعية التي تهدف الى افراغ المناطق التي سيطر عليها التنظيم المتطرف من المكونات العرقية والدينية المتواجدة تاريخيا فيها.[١٢]وتعرضت النساء المنتميات الى هذه المكوناتالى انتهاكات خطيرة شملت الاختطاف وسلب الحرية والاستبعاد والمعاملة المهينة والاجبار على اعتناق دين اخر[١٣]وكان أخطرها العنف الجنسي الذي تعرضت له أعداد (غير معروفة) من نساء الاقليات وبشكل خاص من الطائفة الايزيدية والذي وصل الى مستوى وصف بانه فريد من نوعه ولم يسبق له مثيل

في العالم[١٤] وبحسب تقارير غير مؤكدة اعلنت المفوضية العراقية العليا لحقوق الانسان عن ١١ حادثة اغتصاب تعرضت لها نساء من الديانة المسيحية على يد تنظيم داعش في تموز ٢٠١٤[١٥] وخضعت النساء من الطائفة الايزيدية الى الخطف والاحتجاز والاسترقاق والاتجار بهن واجبارهن على الزواج والاسترقاق.وبحسب المفوضية العراقية العليا لحقوق الانسان فأن ٨٥٠ امرأة وفتاة من الطائفة الايزيدية[١٦] تم خطفهن واسترقاقهن ولم يعرف مصيرهن حتى اللآن. وأن ٣٠٠ امرأة فقط استطعن الهرب والعودة فيما اعلنت وزارة الاوقاف والشؤون الدينية قسم شؤون الايزيدية ان مابين اب ٢٠١٤ وتمو ٢٠١٧ اختطف داعش ٦٤١٧ شخصا من الطائفة الايزيدية بينهم ٣٥٤٧ امرأة وفتاة وان ١٠٩٢ امرأة و٨١٩ فتاة تمكنوا من الهرب والعودة وبقيت ١٦٣٦ امرأة وفتاة.[١٧] وتصف النساء اللاتي تمكن من الهرب انهن احتجزن ضمن مجموعات كبيرة تعدادها بالمئات أو ضمن مجموعات أصغر أو منفردات وانهن نقلن مرات عديدة واحتجزن في اماكن مختلفة وأكرهن على الزواج بمقاتلي التنظيم أو يبعن كجواري، وانهن تعرضن الى العنف الجنسي والجسدي[١٨] ومثل باقي الاقليات تعرض الشبك للمذابح والخطف وتشير التقديرات الى تعرض ١١٧ عائلة بنسائها واطفالها للقتل بالاضافة الى تهجير ٣٠٠٠ عائلة[١٩] ويؤكد تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق حول تعزيز حقوق ضحايا العنف الجنسي ان الكثير من النساء والفتياة الناجيات من تلك الانتهاكات قد حرمن من المساعدات النفسية والمادية من عوائلهن ولاتتوفر لديهن المستلزمات الكافية ليعشن اعتمادا على انفسهن .وان اللاتي تعرضن للاستعباد الجنسي من قبل داعش واطفالهن المولودين نتيجة لذلك يشكلون وصمة عار وفقا لثقافة مجتمعهم[٢٠] . وتفيد شهادات بان المجتمع الايزيدي يرفض استقبال أطفال الناجيات من العنف وان عدد منهن رفضت ترك طفلها وبقيت بعيدة عن عائلتها واقاربها. وتبقى مشكلة الحصول على اوراق ثبوتية لهؤلاء الأطفال مشكلة كبيرة تواجه النساء ضحايا العنف الجنسي اذ لاتوجد حلول عملية ومنصفة لدى الحكومة العراقية تضمن لهؤلاء الاطفال حق الحصول على هوية احوال مدنية .ولم تستطع الحكومة العراقية ضمان أمن الاقليات فيما تصف الاخيرة قوات البيشمركة المكلفة بحماية مناطقهم بانها خذلتهم عندما انسحبت تاركة المكونات الموجودة تحت حمايتها يواجهون مصيرا قاسيا مع تنظيم متطرف يرتكز على فقه وادارة التحش.ولم يجر اي تحقيق رسمي على حد علم الباحثة في الجرائم الجنسية الواقعة على نساء الاقليات كما لم تتم متابعة مرتكبي هذه الجرائم بينما يظل مستوى الحماية والدعم الموجه للنساء اللاتي تعرضن للعنف خلال النزاع ضعيف والوصول الى الخدمات ان وجدت صعب والاستجابة القانونية للعنف الناتج عن النزاعات غائبة بسبب عدم تشريع قوانين سواء تلك التي تحمي أمن الاقليات في العراق أو التي تضمن سلامة النساء في أوقات النزاع المسلح وما يزيد من صعوبة التقصي والرصد هو عدم القدرة على الوصول الى مناطق النزاع وطبيعة الجماعات المسلحة وعدم القدرة على ايجاد وسطاء على صلة وتفاوض مع هذه الجماعات.كما ان بيئة الخوف التي خلقتها الجماعات المسلحة تجعل من الصعوبة ان يبلغ عن وقوع انتهاك دون التعرض للمخاطر . وكثير ممن تعرضوا الى انتهاكات ممن ينتمون للأقليات لايبلغون عنها بسبب انعدام الثقة وربما اليأس من الجهات الامنية.وما يجعل الامر يرتقي الى مستوى الكارثة هو ان النزاع الدائر في مناطق تواجد الاقليات لا يخضع و لايمكن اخضاعه للقانون الدولي لحقوق الانسان ذلك لان لاوجود لاية أطر قانونية أو الية رسمية تحكم أعمال تنظيم الدولة الاسلامية أو غيرها من القوات غير النظامية والميليشيات التي تتصارع في مناطق النزاع في العراق بشكل عام.

المطلب الرابع :الابلاغ عن العنف[٢١]

من الملامح البارزة للعنف المسلط على النساء في العراق هو التكتم عليه وقلة الابلاغ عنه، فمن النادر ان تلجأ المعنفات الى طلب الدعم خارج نطاق الاسرة ويرتبط هذا السلوك في طلب المساعدة بطبيعة البنية الثقافية التي تفرض على المرأة التكتم على المشكلاتالعائلية بوصفها قضايا لا يجب ان تتجاوز نطاق الاسرة .ومن الامور التي تم تحديدها اثناء العمل الميداني وفي اكثر من دراسة والمرتبطة بسلوك طلب المساعدة ان المرأة لا تبلغ عن العنف ولا تتوجه الى القضاء او الى جهات غير رسمية طلبا للمساعدة الا عند وصول علاقتها بالرجل (الزوج) الى نهايتها (بالهجر او الطلاق). وما يدعم هذه الحقيقة ان معظم اللاتي يرتدن مراكز الدعم هن من المطلقات او المهجورات او اللاتي تم طردهن من بيوتهن واللاتي يأسن من العودة الى حياتهن الزوجية والسبب في ذلك عبرت عنه احدى المشاركات (عندما تشتكي المرأة معناه ان تترك بيتها وتخرج).اما الاسباب التي تجعل المرأة تعزف عن التبليغ عن العنف بوصفها استراتيجية مجابهة يمكن ان تحد من العنف الواقع على النساء، فقد كشفت المقابلات مع النساء المعنفات عن مجموعة اسباب بعضها يتعلق بطبيعة القيم والعادات والتقاليد التي تفرض على المرأة الصمت على العنف وتعيب عليها وتوصمها في حالة فضحها للعنف والمعنف. والبعض الاخر يتعلق بالخوف من الزوج والخوف على العلاقة الزوجية نفسها فتوجه المرأة للأبلاغ عن العنف للشرطة يعني

من وجهة نظر المبحوثات نهاية العلاقة الزوجية العلاقة (الزوج سيشعر باهانة كبيرة) وتعتقد معظم النساء (ان المرأة في النهاية ستعود اليه وين تروح).وفي اطار الاسباب الثقافية التي تقف وراء صمت النساء، اشارت المعنفات الى هيمنة القانون غير الرسمي او القانون العشائري الذي سرعان ما يتدخل اذا قامت المرأة بالتبليغ عن المعتدي ويقوم بتسوية الخلافات بدفع المرأة للتنازل عن قضيتها.ويرى بعض الباحثين إن أسباب صمت النساء عن العنف تتلخص في اعتماد المرأة الكلي على الرجل اقتصاديا والخوف من مواجهة العائلة واعتقاد النساء إن للرجل حق في ممارسة العنف[٢٢] في حين أشار تدراسة أخرى إلى إن الخوف من الزوج هو السبب الأكثر شيوعا وراء صمت النساء عن العنف فضلا عن الاتجاه العام لدى النساء للحفاظ على المشكلات داخل نطاق الأسرة[٢٣]وبشكل عام يعد الصمت عن العنف وعدم الإبلاغ عنه أوإنكاره واعتياده ردود فعل سلبية غالبا ماتؤدي إلى استمرار حلقة العنف. واضهرت دراسة اجرتها الباحثة لصالح جمعية نساء بغداد حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في العراق ،ان هناك صمت و قلة ابلاغ عن العنف الممارس ضد الفتيات و النساء غير المتزوجات فغالبية طالبات الدعم من المنظمات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات هن من المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج أما الفتيات العازبات فيتجنبن طلب المساعدة او الافصاح عن ما يتعرضن له اما خوفا من العائلة او خوفاً عليها .وهذا الامر يستدعي لفت انتباه المنتظمات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة ، فالعازبات غالباً ما ينتمين الى فئة هشة تفتقد الدعم الاجتماعي اكثر من الفئة المتزوجة وهو ما يفرض بذل جهد اكبر لرصدها وتلبيه احتياجاتها[٢٤]كما اضهرت الدراسة المشار اليها في اعلاه ان التكتم على العنف وعدم فضحه يزداد بزيادة مستوى المرأة التعليمي للمعنفة فالنسبة الاكبر من النساء المعنفات اللاتي توجهن الى مراكز الدعم طلباً للمساعدة هن بمستويات تعليمية متدنية وهو ما يعطى خصوصية لسلوك الابلاغ عن العنف ضد المرأة في العراق ذلك ان من المفترض ان يكون التعليم عامل محفز لرفض العنف و التبليغ والمرأة الاكثر تعليماً هي على الارجح الاكثر رفضا للتمييز والعنف مقارنة بالنساء الاقل تعليماً و هو ما يدفعها للإبلاغ عنه و طلب المساعدة و الدعم.[٢٥]على الرغم من وجود تغيير في سلوك الابلاغ عن العنف بعد انتشار المراكز التي تقدم خدمات للنساء المعنفات غير ان العنف المبلغ عنه في ظروف الصراع الاهلي الذي يشهده المجتمع العراقي، في معظمه عنف أسري يرتكبه الزوج بالدرجة الاساس والاقارب بدرجة أقل ويتركز في الاشكال المعروفة للعنف الجسدية منها والنفسية والجنسي. أما الانماط العنفية الناتجة بشكل مباشر عن النزاعات المسلحة في مناطق الصراع والتي تتميز بكونها عشوائية واستعمل فيها جسد المرأة كغنيمة حرب ولتوجيه رسالة الى المجموعات المعارضة. مثل الاتجار بالنساء واسترقاقهن والعنف الجنسي الصادر عن الجماعات المسلحة وقتل الاناث ، فلم يتم الابلاغ عنها في الغالب ، ولم تصل ضحايا هذه الجرائم الى المراكز التي تقدم خدماتها للنساء ضحايا العنف فيما عدا استثناءات قليلة لاتعكس حجم المظاهرة الصمت وعدم الابلاغ لايشمل فقط العنف المنزلي والمبرر بأنه شان عائلي لاينبغي أن يتعدى نطاق الأسرة وإنما يشمل أيضا العنف المجتمعي في الأماكن العامة ومكان العمل إذ أشارت نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق حولا لإجراءات التي اتخذتها النساء العاملات اللاتي واجهن عنفا في مكان العمل إلى إن ٢,٧٪ فقط ابلغن عن العنف من خلال تقديمها الشكوى في المقابل تعاملت مايقرب من نصف المشاركات مع هذا الموضوع بسلبية ولم يصدر عنها أي ردة فعل سوى الإهمال. أما عن أسباب الصمت على العنف في مكان العمل وعدم الإبلاغ عنه فقد أشارت النسبة الغالبة من النساء العاملات اللاتي تعرضن للعنف في مكان عملهن بان القضية بسيطة ولاتحتاج إلى تقديم شكوى ٥٧،٧٪ في حين اضطرت ٣٨٪ للسكوت عن العنف خوفا على السمعة ومرد هذا الخوف هو إن القيم الثقافية تحمل المرأة دائما مسؤولية التحرشات والانتهاكات التي تتعرض لها من خلال اعتبارها مصدر للغواية لذلك غالبا مايتم الصمت على التحرشات التي تتعرض لها المرأة في الأماكن العامة بوجود هذه الثقافة التي لاتنصف النساء. وقد يكون الخوف من الطرد من العمل واحدا من الأسباب التي تستدعي صمت المرأة عن العنف. واضهرت دراسة اجرتها الباحثة لصالح جمعية نساء بغداد حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في العراق ،ان هناك صمت و قلة ابلاغ عن العنف الممارس ضد الفتيات و النساء غير المتزوجات فغالبية طالبات الدعم من المنظمات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات هن من المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج أما الفتيات العازبات فيتجنبن طلب المساعدة او الافصاح عن ما يتعرضن له اما خوفا من العائلة او خوفاً عليها .وهذا الامر يستدعي لفت انتباه المنتظمات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة ، فالعازبات غالباً ما ينتمين الى فئة هشة تفتقد الدعم الاجتماعي اكثر من الفئة المتزوجة وهو ما يفرض بذل جهد اكبر لرصدها وتلبيه احتياجاتها[٢٦]كما اضهرت الدراسة المشار اليها في اعلاه ان التكتم على العنف وعدم فضحه يزداد بزيادة مستوى المرأة التعليمي للمعنفة فالنسبة الاكبر من النساء المعنفات اللاتي توجهن الى مراكز الدعم طلباً للمساعدة هن بمستويات تعليمية

متدنية وهو ما يعطى خصوصية لسلوك الابلاغ عن العنف ضد المرأة في العراق ذلك ان من المفترض ان يكون التعليم عامل محفز لرفض العنف و التبليغ والمرأة الاكثر تعليماً هي على الارجح الاكثر رفضا للتمييز والعنف مقارنة بالنساء الاقل تعليماً و هو ما يدفعها للإبلاغ عنه و طلب المساعدة و الدعم.[٢٧]من الموضوعات المهمة والتي لم تحظ باهتمام في الدراسات العراقية التي تناولت ظاهرة العنف هي استراتيجيات تحمل العنف، وردة فعل المعنفة اثناء تعرضها للعنف وبعده. غالبية الاستراتيجيات التي تتخذها النساء لمواجهة العنف تمثل ردود فعل غير ايجابية حيث تم تحديد رد الفعل الايجابي طبقاً للادبيات بانه محاولة التحدث لاحد لحل المشكلة او وضع خطة عمل تلتزم بها المعنفة لمواجهة العنف، او الابلاغ عن العنف، او محاولة ايجاد طريقة للتفاهم مع الشخص المعنف. وكانت غالبية النساء المشاركات في الدراسة تكتفي بالصمت والبكاء (الشكوى والدعاء لله) واحياناً ايذاء الجسد (اللطم وشد الشعر) خلال وقوع العنف.

المطلب الخامس : المرأة تحت حكم داعش

اشاعت سيطرة داعش قيما خاصة بعزل النساء ورؤية تراتبية للعلاقة ما بين الجنسين تعمل على تعزيز وتكريس الهيمنة الذكورية وتضع النساء في خانة ادنى بشكل يفوق ما كانت عليه قبل سيطرة داعش. فعلى مدى سنتين ونصف من حكم داعش على ثلث مناطق العراق، كانت المرأة موضوعا مركزيا تتوجه له خطاباتهم وتتنوع عليها اساليب العزل والمراقبة. بهدف اخلاء الفضاء ليصبح فضاء ذكوريا بأمتياز.ومثل هذا العزل والحجب والاحتجاز سواء في اللباس او المكان، انتج قيما اشد انغلاقا حول النوع الاجتماعي، واشاعة مثل هذه القيم سيؤثر على مكانة المرأة ويقيد حصولها على الفرص في التعليم والعمل والمشاركة بل وحتى الرعاية الصحية، كما ستلغي وتغيب دورها ومشاركتها في بناء السلم واعادة الاعمار بعد النزاعات التي شهدتها وستشهدها المحافظات المحررة. ومثل هذه القيم سيكون من الصعب تغييرها حتى بعد زوال داعش.اتجهت جميع ممارسات داعش تجاه المرأة نحو تعزيز الفصل التام ما بين الذكور والاناث والابقاء على النساء ضمن فضاء مغلق وغير مرئي لا يسمح لأي رجل الدخول فيه. وكان من اولى الخطوات التي اتخذها هذا التنظيم بعد بسط سيطرته على مناطق العراق هي تغييب الجسد الانثوي واخفاءه وحجبه بالحجاب الشرعي الذي فرض على كل من يزيد عمرها عن ١٢ سنة وهو عبارة عن عباءة من قطعتين تغطي جسد المرأة من الرأس الى القدم بما في ذلك الوجه (وذلك لأعتبار وجه المرأة مدعاة لفساد الرجل) فضلا عن القفازات والجوارب.ووضع داعش اليات لمراقبة اجساد النساء وتهذيبها واخضاعها لقوانين الدولة الاسلامية . تتمثل في الحسبة وهي عبارة عن شرطة اخلاق تجوب وتفتش البيوت بحثا عن مخالفين وتكفل هذه الالية من ضمن اولوياتها مراقبة لباس المرأة وشكل ظهورها وتفرض العقوبات على من تخالف وتقوم بتنفيذ هذه العقوبات وعادة ما تقوم النساء بأعمال الحسبة ورصد المخالفات الصادرة من النساء الا ان عدم وجود نساء محتسبات في بعض المناطق يخول الرجال المحتسبين بمحاسبة النساء.كما شاركت المجندات الغربيات في بعض دوريات الحسبة واشرفت على لباس المرأة وطريقة ظهورها في منطقة الحويجة ، الا ان معظم من يتولى هذه المهمة في المناطق التي سيطر عليها داعش داخل العراق هن نساء من المجتمعات ذاتها.اما العقوبات التي فرضت على النساء والفتياة المخالفات فتتنوع ما بين الجلد والرجم والغرامة المالية والسجن لتصل الى حد الموت احيانا اذا كان الجسد الانثوي متمرد وغير خاضع للقوانين التي وضعها تنظيم الدولة الاسلامية .وفي بعض المناطق كانت عقوبة مخالفة قواعد الملبس تجمع مابين جلد الذكور (من اهل المرأة المعاقبة) او فرض عقوبة مالية عليهم تصل الى ٩٠ دولار احيانا او الاثنين معا[٢٨]كما استعمل الوخز بعصي معدنية او العض اوالصفع لترهيب النساء ومعاقبة اجسادهن على المخالفة حتى ان المحتسبات اللاتي يشرفن على لباس المرأة لقبن بالعضاضات. احدث اللباس الذي اراد من خلاله داعش ان يسجن الجسد الانثوي فيه تغيراً كبيراً في حياة النساء، اذ عانت المرأة فيه من صعوبة الحركة والمشي وعدم القدرة على الرؤية،وكان فرضه كفيلاً بأبقاء النساء في الفضاء الخاص ضمن المنزل. وعاشت النساء تحت حكم داعش في خوف على نفسها او على ذويها من ان ينالهم العقاب. كما شعرت النساء في كثير من الاحيان بالاذلال و الاهانة جراء المعاملة التي كانت تتعامل بها الحسبة مع النساء الى درجة الشعور بالاكتئاب والرغبة في الانتحار[٢٩]وفرض وجود المحرم عند خروج المرأة من البيت دفع الكثير من النساء الى تفضيل البقاء في المنزل اللباس الشرعي والخروج برفقة محرم والعقوبات المفروضة ونظام الحسبة كلها اليات تهدف الى اعادة المرأة الى المجال الخاص وابقائها في بيتها تجنباً ووقاية لأي اختلاط بين الجنسين .وقد حدت هذه الاليات كثيراً من قدرة النساء على المشاركة في الحياة العامة وعزلت النساء عن الفضاء العام والحياة العائلية والاصدقاء.كما قيدت حصولتها على الرعاية الطبية والعمل والتعليم. وقد عزز عزل النساء ضمن المجال الخاص وفي حدود المنزل من العلاقة التراتبية بين الذكور والاناث وفاقمت من سلطة الذكور على الاناث.

المبحث الثاني

المرأة في مخيمات النزوح[٣٠]

المطلب الأول : أزمة النزوح وتأثيرها على حياة النازحين

أولاً : أزمة النزوح

بدأت أزمة النزوح الاخيرة في العراق عام ٢٠١٣ بعد استيلاء تنظيم الدولة الاسلامية على مدينة الفلوجة الا انها تفاقمت وبشكل لم يشهده العراق من قبل بعد سقوط محافظة الموصل في حزيران ٢٠١٤ .وقد وصل عدد النازحين الى اكثر من اربعة ملايين عراقي اضطروا للعيش والانتقال الى مدن أكثر امنا ، او السكن في مخيمات او مباني غير مكتملة او في محطات ايواء[٣١].وهي في اغلبها نطاقات هامشية تحول دون تماس النازحين مع مجتمع المدن التي نزحوا اليها وغيرلائقة و تفتقر الى الخدمات التي تحتاجها العوائل النازحة. وتشكل النساء بأعمار تقل عن ٦٥ سنة مانسبته ٥٤,٥%من عدد النازحين بينهم ٩,٧ أرامل بحسب المسح الوطني للنازحين في العراق للعام ٢٠١٤[٣٢].أثرت ظروف النزوح والعيش في مخيمات أو بيوت غير مكتملة على حياة النازحين بكافة فئاتهم وتؤكد تقارير صدرت عن منظمات دولية ان ازمة النزوح ادت الى زيادة المشاكل الأسرية ومحدودية الحياة الاجتماعية والشعور بتدني القيمة الانسانية. كما انتجت هذه الازمة تغيرات سلوكية ، مثل زيادة التدخين وتعاطي الحبوب المهدئة والعنف الأسري. والتسرب من المدارس والزواج المبكر. وازدياد عمالة الأطفال .[٣٣]

الاوضاع الاقتصادية

فرض النزوح واقعاً جديدا انخفضت بموجبه نسبة العاملين في مختلف المهن الى النصف تقريبا بينما تضاعفت فيه نسبة العاطلين عن العمل الى ما يقرب الثلاث اضعاف.وتعتمد ٢١،٧% من نساء العينة على بيع المساعدات او الحصة التموينية لسد احتياجات العائلة وهي النسبة الاعلى.و٥% من النساء تطلب المساعدة من الاخرين او تمارس التسول لسد هذه الاحتياجات. في حين لمتتجاوز نسبة النساء اللاتي يعتمدن على المنح المقدمة من الحكومة والمنظمات او المؤسسة الدينية ٧،٣%.اما اللاتي يلجان للقروض والديون فقد بلغت نسبتهن ٣% من عينة النساء النازحات. ولم تتجاوز نسبة النساء اللاتي يمتلكن موردا خاصا سواء من عملهن او من رواتبهن او من راتب الرعاية الاجتماعية (بالنسبة للارامل والمطلقات خصوصا) ٣،٣%.وقد اكدت المقابلات التي اجريت مع عدد من مقدمات الخدمات في مخيمات النزوح الى تعرض بعض النساء للاستغلال الجنسي بسبب اوضاعهن المعيشية.مما دفع الى توجيه سؤال حول ما اذا كانت النساء المشاركات في الدراسة قد سمعن او لاحظن اضطرار بعض الاناث الى القيام بأعمال(مشينة) وهي عبارة يمكن ان تفهمها النساء في الثقافة السائدة على انها اتجار بالجنس.وقد اظهرت النتائج ان ثلثي العينة لم تسمع او تلاحظ قيام النساء بالاتجار بالجنس، في حين اجابت ١٥% من العينة بالايجاب، و ١٣,٧% ذكرت ان هذه الحالات موجودة الى حد ما.مما قد يدفع الى الاستنتاج بان استغلال اوضاع النازحات والاتجار بهن واحدة من الاثار التي دفعت اليها اوضاع المرأة اثناء النزوح وهو موجود ولكن بشكل محدود.

ثانياً : مفهوم الاعالة في مخيمات النزوح

اكثر من نصف النساء يجدن انفسهن المعيلات الوحيدات لأسرهن اثناء تجربة النزوح والعيش في مخيمات .[٣٤]لقد اوجدت تجربة العنف والتهجير والافتقار لمقومات الحياة اليومية الضرورية. مفهوم جديد للإعالة، فعدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق. والاعتماد على المساعدات المقدمة ، واضطلاع المرأة تحديدا بمهمة السعي للحصول على هذه المساعدات قد جعل المراة ترى نفسها بانها هي المسؤولة الوحيدة عن اعالة العائلة وادارة شؤونها حتى مع وجود الرجل(رب الاسرة).فهي المسؤولة عن جلب الغذاء والسعي للحصول على المساعدات من أطعمة ووقود ومبالغ نقدية واعداد الطعام وتمشية امور الاسرة[٣٥]. من جهة اخرى فان تعرض النازحين في بعض المناطق الى الاختطاف والقتل والاعتقالات جعل الرجال يخافون من مغادرة منازلهم ويتجنبون الخروج حتى لمراجعة الدوائر الرسمية خصوصا في المناطق التي يكون فيها النازحون من انتماء مذهبي مغاير لانتماءات المجتمع المضيف كما هو الحال بقضاء(المسيب) مما دفع بالنساء الى واجهة المسؤولية فاصبحن المسؤولات عن القيام(بكل شيء) على حد قولهن من جمع المساعدات الى التسوق والتعامل مع السلطات والامور الادارية حتى ان بعضهن مسجلات كربات اسر على بطاقات نظام التوزيع العام.[٣٦]ومن الممكن ان نشير الى ان تجربة النزوح احدثت تحولا في الادوار التقليدية للنساء والرجال اذ اصبحت المراة هي المعيلة لأسرتها، بالمفهوم الذي يشير الى تأمين

وجبات الطعام وتوفير المياه والطاقة اللازمين لاستعمال الاسرة في ضوء تقلص الخدمات العامة والسلع المنزلية وانحسار فرص الحصول عليها.

المطلب الثاني : الوصول الى الخدمات

باستثناء المأوى والمساعدات الغذائية التي تقدمها جهات مختلفة فان أغلب تجمعات النازحين تفتقر الى الخدمات الضرورية التي تحتاجها العوائل النازحة الصحة والتعليم والدعم النفسي. كما تفتقر الى عناصر الجذب والبرامج والخدمات التي توفر مساحات آمنه للنساء والاطفال وتتيح لهم ممارسة انشطة ترفيهية تخفف من الضغط النفسي الناتج عن ظروف الاقتلاع من المجال المالوف والعيش في مجال آخر غير مألوف. اضطلعت بعض المنظمات ومنها صندوق الامم المتحدة للسكان بفتح عيادات للصحة الانجابية وصالات ولادة داخل بعض المخيمات، غير ان الحفاظ على الصحة مرتبط بأحتياجات اخرى غير المراكز والفرق الصحية، كتوفير مياه صالحة للشرب، وسهولة الوصول الى اماكن الاغتسال وخصوصيتها، وهو ما لم يتحقق بسهولة وخصوصا في الفترات الاولى من النزوح(بداية النزوح).اذا عادة ما تكون اماكن الاغتسال بعيدة ولا تتناسب مع عدد النازحين وغير مراعية لاحتياجات النساء وفي البداية كانت مشتركة بين الرجال والنساء ثم تم فصلها لاحقاً، غير ان مشكلة الوصول اليها بقي صعباً على النساء وخصوصا في المساء. ويؤكد تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق الذي رفع الى المقر الخاص للأمم المتحدة سنة ٢٠١٥، عدم توفر حمامات ومرافق صحية مناسبة وعدم وجود مراكز صحية دائميه وثابتة للنازحين، اذا لا يوجد غير فرق صحية جوالة.[٣٧]وتعد الخدمات التعليمية مشكلة تواجهها الحكومة في التعاطي والاستجابة لاحتياجات النازحين، ففي بغداد مثلا فتحت الحكومة ثلاث مدارس للنازحين في مركز المدينة في المنطقة الشمالي الا ان هناك صعوبة في نقل الطلبة الى المدارس من مناطق سكناهم التي تكون عادة في الضواحي بينما المدارس هي في وسط المدينة[٣٨]، وقد ادت عدم القدرة على توفير الخدمات التعليمية في اماكن تجمعات النازحين يرافقها عوامل اخرى الى تراجع هائل في نسبة التحاق الابناء بالمدارس.وعلى الرغم من وجود عدة جهات فاعلة تقدم خدمات الدعم النفسي والصحة النفسية للاطفال(عبر اللعب والمساحات الصديقة للطفل) كما ان منظمة اليونسيف لوحدها تدعم ٤٥ مساحة صديقة للطفل. ولكن يبدو ان هذه الخدمات لم تقدم بطريقة عادلة بحيث يمكن لجميع النازحين الوصول اليها، اذ تتركز معظم هذه الخدمات في مخيمات اقليم كوردستان ، بينما لاتوجد في المناطق التي اجريت فيها الدراسة(الانبار، صلاح الدين، بغداد) الا نسبة محدودة. كما لم تتوفر مساحات آمنة للنساء تمارس من خلالها الانشطة، وتقدم فيها خدمات الدعم النفسي والاستشارة في حالة التعرض للعنف. وبشكل عام يمكن القول ان فرصة النساء في الوصول الى خدمات الدعم النفسي والاستشاري محدودة وضعيفة. وهناك اسباب ثقافية واجتماعية تحد من قدرة النساء في الوصول الى هذه الخدمة او حتى المعرفة بوجودها ان وجدت تتمثل بالثقافة السائدة في المجتمعات التي انحدر منها النازحين وعدم السماح للنساء بحصولهن على هذه الخدمات من قبل اسرهن، ومسؤوليتهن في رعاية الاطفال وشؤون العائلة.

المطلب الثالث :اثر النزوح على الصحة النفسية للنساء

يعد التهجير من اخطر مشاكل الحرب من ناحية تأثيره على الصحة النفسية كما يعد النازحين بشكل عام والنساء منهم بشكل خاص من أكثر الفئات تعرضا للضغوط النفسية بكافة اشكالها. اذ غالبا ماتكون الفئات الاضعف ومنهم (الاطفال والنساء) اكثر عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية واضطراب مابعد الصدمة وذلك لان هذه الفئات تضهر تحسساً أكبر تجاه الحوادث الصادمة مما يؤدي الى مجموعة مركبة من المشكلات النفسية.وفي هذا الاطار رجح تقرير صحة الاسرة في العراق ان تعاني امرأة واحدة من بين كل خمس نساء ورجل واحد من بين كل سبعة رجال من اضطراب نفسي في حياتهم نتيجة لما شهدوه من عمليات عنف وفقدان الاحبة وتهجير[٣٩].كما اظهر التقييم الذي أجرته منظمة اليونيسف حول الاحتياجات النفسية في العراق ان نسبة الفتيات اللاتي يشعرن بالخوف وعدم الأمان كانت اكبر من نسبة الفتيان، وان الفتيات في المخيمات يعانين من اضطرابات في النوم والكوابيس، واكثر شعوراً بالتوتر والتعب والمرض واقل قدرة على طلب المساعدة من خارج المنزل[٤٠]. مما يؤكد ان النساء اكثر عرضة للاصابة بالكرب النفسي من الرجال وقد كان للتهجير اثار نفسية مباشرة على النساء تفوق الاضرار النفسية الناتجة عن الحرب والنزاعات المسلحة.اذ اظهر المسح الوطني للنازحين تعرض ٦١٦٩ امرأة لاضطرابات نفسية تتراوح شدتها ما بين ضعيفة وبالغة الصعوبة ومعيقة وقد أفادت ٥٦٤٠ امرأة نازحة ان سبب الضائقة النفسية كان النزوح والتهجير، في حين أفادت ٥٢٩ ان السبب كان الحرب.[٤١]الجدول (١) عدد النازحين المصابين باضطرابات نفسية بسبب الحرب والنزوح موزعة بحسب الجنس

ة الإصابة بالاضطرابات الن	بسبب الحرب		بسبب النزوح	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
بعض الصعوبة	197	218	33.69	3470
صعوبة كبيرة	301	296	1919	2057
لا يستطيع كليا	11	15	111	113
المجموع		529		5640

الجدول من عمل الباحثين المصدر :المسح الوطني للنازحين في العراق **2014**واظهرت نتائج دراسة الاوضاع الاجتماعية والتربوية والنفسية للنساء النازحات[٤٢]ارتفاعاً في مستوى الضائقة النفسية بين النساء النازحات والغالبية العظمى في عينة الدراسة يشعرن بالعصبية والتوتر بشكل دائم أو أحيانا، اذ بلغت نسبة النساء التي اجبن بنعم دائما ٦٣,٣% وجاء ترتيبها الأول من بين المؤشرات الدالة على الضائقة النفسية يليها من حيث الترتيب الشعور بالحزن وعدم القدرة على الاستمتاع والفرح حيث اشارت ٥٣,٧% من المشاركات على البديل نعم دائما فيما اشارت ٣٦,٣% على البديل نعم أحيانا. ٦,٣و% غالبا مايلجأ نللبكاءو لأبسط الأسباب (وجميع الاعراض السابق ذكرها والتي عدت مؤشرات على الشعور بالضائقة النفسية هي اعراض اكتئابيه). وتعاني ١٦١ امرأة نازحة في عينة الدراسة من الشعور بالتعب والارهاق الدائم فيما تشعر ١٩٤ امرأة بهذه الاعراض أحيانا. ليأتي تسلسله بالمرتبة الرابعة ثم يأتي كثرة النسيان وضعف التركيز في المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي.ويأتي تعاطي العقاقير المهدئة بالتسلسل ماقبل الاخير حيث اشارت ٢٣،٧ % من عينة الدراسة الى تعاطي المهدئات بشكل دائم فيما اشارت ٢٤،٠ % الى تعاطيها الحبوب المهداة أحيانا. وعلى الرغم من ان تعاطي الادوية هو مؤشر على وجود ندوب نفسية يمكن ان يكون علاجها عن طريق وصفات طبية يحددها الطبيب المختص غير ان نسبة قليلة من النساء تلجا الى تعاطي الادوية المضادة للاكتئاب والقلق والتوتر وذلك بسبب قلة فرصهن في الحصول على مساعدة طبية في مجال الصحة النفسية ولان تعاطي الادوية المعالجة لحالات الألم النفسي ثقافة غير شائعة بل مرفوضة داخل المجتمعات التي انحدر منها النازحين. وأضهرت النتائج ان نسبة النساء اللاتي فقدن الرغبة بالحياة تعد مقلقة فأكثر من ثلث النساء يرغبن بالموت٣٧% و ٢٢من النازحات يفكرن بالانتحار.. والواقع يعكس ارقام اعلى من ذلك بكثير فقد أشار تقرير حول تنامي مشكلات الصحة النفسية في العراق، ان معظم النازحين الذين يراجعون عيادات منظمة أطباء بلا حدود قد حاولوا الانتحار فعلا ومنهم امرأة شابه اشعلت النار في جسدها بسبب المشكلات العائلية المستمرة، وذكر التقرير ان النازحين طالبي المساعدة الطبية يتحدثون عن الطلاق والاجهاد والاكتئاب[٤٣].وهذا الامر يستدعي تبني استراتيجية لتطوير خدمات الدعم النفسي للنساء في المناطق التي شهدت عمليات نزوح كبيرة وادماج الرعاية النفسية ضمن مراكز الرعاية الأولية، وبما يضمن حصول النساء وفي كافة المناطق التي تتوزع عليها مراكز الرعاية على التأهيل والرعاية النفسية المطلوبة.. اما اسباب الاعتلالات النفسية التي قد تصيب النازحات فقد اشارت الادبيات المتعلقة بهذا الشأن الى مصادر وعوامل متعددة فبعض الاثار النفسية ينتج عن فقدان المقومات الاساسية للحياة وعيش المرأة النازحة في ظروف لا تضمن لها التوافق النفسي فضلا عن اضطراب الادوار الاسرية واضطرار المرأة للاضطلاع بأدوار متعددة مثل اعالة الأبناء وكبار السن وحل المشكلات الاسرية في ظل غياب الرجل وشحة السلع والخدمات[٤٤]. كما اشارت دراسات اخرى الى ان الشعور بعدم الامان وعدم القدرة على التكيف مع الغرباء وفقدان الخصوصية في مخيمات النزوح يشكل الخطر الاول الذي يهدد الامن النفسي للنساء والفتيات[٤٥] في مخيمات النزوح. وثمة اثار نفسية ناتجة عن توتر الوضع الاسري وزيادة العنف المنزلي نتيجة للضغوطات الحياتية المترتبة على الحرب والنزوح. ووفقا للبيانات المأخوذة من منظمة اطباء بلا حدود ووزارة الصحة العراقية في العام ٢٠١٢ فأن التعرض للعنف المباشر جسميا كان ام نفسيا شكل الحدث الاكثر شيوعا الذي يسرع من بدء المشاكل النفسية يليه الخلافات الاسرية التي كثيرا ماتتفاقم في المجتمعات التي تشهد النزاعات وخلال النزوح جراء الضغط التي تمارسه الظروف على الاسر. كما ان فقدان الاحبة ومشاهدة احداث العنف يعد مصدرا مهما للاصابة بالاضطرابات النفسية وطبقا لمنظمة اطباء بلا حدود فان عدد العراقيين المتضررين نفسيا جراء الوفيات والاصابات وفقدان الاحبة يزيد أضعافا مضاعفة عن عدد الضحايا الذين خسروا حياتهم[٤٦]. كما اشارت بعض الدراسات الى اسباب اخرى للاعتلالات النفسية مصدرها تحول العالم الخارجي الى عالم مهدد ومليء بالاخطار وانحسار مساحات الترفية ومناسبات التفاعل الاجتماعي التي تغني الشخصية.[٤٧]

المطلب الرابع : التعرض للعنف خلال النزوح

تشير الدلائل الى ان النزوح يزيد من خطر تعرض المرأة للعنف. وبحسب نشرة الهجرة القسرية فأن هناك عاملان اساسيان يرتبطان بزيادة التعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال النزوح والتهجير الأول زيادة الضغوطات الحياتية التي يواجهها رب الاسرة نتيجة لتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعدم توفر الخدمات الأساسية اللازمة للحياة من ماء وكهرباء مما يؤدي الى الشعور بالإحباط وهو مايهيء الرجل الى ارتكاب العنف ضد النساء.والثاني غياب اليات الدعم والحماية التقليدية عند انتقال النساء الى مكان جديد غير مألوف اذ قد تفقد المرأة الدعم الذي يمكن ان تحصل عليه من اقاربها وجيرانها وأهلها بل وحتى عشيرتها في حالة اسيء معاملتها، مما يجعلها في موقف ضعيف ومن السهل استهدافها بالعنف.[٤٨]ان العنف الذي تتعرض له المرأة خلال النزوح والصراعات المسلحة لا تختلف في جوهره عن العنف الممارس ضدها في فترات السلم فهو امتداد لما تعانيه المرأة من تمييز وبخس القيمة والتهميش في المرحلة السابقة لاندلاع النزاع والنزوح. الا ان هذا العنف يمتد ويتفاقم خلال النزاعات وظروف التهجير واحدة من أسباب انتشاره هو تضخم سلطة الضبط الابوية بما تنطوي عليه من مبررات لاستعمال العنف باعتباره أداة لحماية النساء يرافقها تفكيك البنى الاجتماعية التي غالبا ما تؤدي الى زيادة اضعاف المرأة وتهميش دورها وتعميق حالة اللامساواة .وقد أدى النزوح الى زيادة انتشار العنف ضد النساء وبمختلف اشكاله. ويظهر تقييم منظمة اليونيسف حول الاحتياجات النفسية في العراق ان الخلافات الاسرية والعنف الاسري كان أحد التغيرات السلوكية الخطيرة التي رافقت عمليات النزوح والتي ادت الى شعور الفتيان والمراهقين النازحين بالحزن والخوف وعدم الأمان.[٤٩]واظهرت نتائج دراسة الاوضاع الاجتماعية والتربوية والنفسية للنساء النازحات ان ثقافة العنف ضد المرأة كانت شائعة قبل التهجير اذ اشارت ٩,٧ من المشاركات في الدراسة بتعرضهن لإساءة المعاملة والضرب والشتم من قبل الزوج قبل النزوح فيما اشارت ٥٣,٣% الى تعرضها لهذه المعاملة احيانا ، ومن المحتمل ان تتفاقم هذه الممارسة بعد النزوح وذلك لان وضع المرأة وطبيعة العلاقات بين الجنسين قبل اندلاع النزاع والتهجير هو الذي يحدد ووضعها وخياراتها اثناء النزاع وما يرافقه من نزوح [٥٠]وقد اكدت نتائج الدراسة هذه الحقيقة، فثمة ازدياد واضح في التعرض للعنف الاسري الواقع على النساء بعد النزوح اذ تراوحت نسبة النساء اللاتي افدن بتعرضهن لكل نوع من انواع العنف وبشكل متكرر مابين ١٠,٣و٢١%وهي اعلى من نسبتهن قبل النزوح .وكان اكثر انواع العنف انتشارا هو منع الزوجة من العمل والخروج من المنزل .والصراخ والصياح واهانة المرأة ونعتها باوصاف مهينة وسبها وشتمها. من المرجح ان يزداد العنف بعد العودة بسبب الضغوط المتزايدة جراء انهيار البنية التحدية ومايحمله الرجال العائدون من اضطرابات

الاستنتاجات

ادت النزاعات المسلحة التي شهدها العراق الى زيادة ملحوظة في نسبة تعرض النساء للعنف . وتغير انماطه اذ رافق العنف الاسري الذي غالبا مايرتكبه الزوج والاقارب . انماط عنفية اخرى ناتجة بشكل مباشر عن النزاعات المسلحة وتتميز في كونها عشوائية واستعمل فيها جسد المرأة كغنيمة حرب ولتوجيه رسالة الى المجموعات المعارضة. مثل الاتجار بالنساء واسترقاقهن والاجبار على الزواج والحمل القسري ، غير ان هذه الانماط من العنف لايتم الابلاغ عنها في الغالب ، ولم تصل ضحايا هذه الجرائم الى المراكز التي تقدم خدماتها للنساء ضحايا العنف فيما عدا استثناءات قليلة لاتعكس حجم المظاهرة.ويعد النزوح والاخلاء القسري من اكثر التجارب التي عايشتها النساء صعوبة خلال النزاع الدائر في العراق وسيطرة مايسمى بتنظيم الدولة الاسلامية على ثلث أراضيه، لما خلفه من مشكلات أقتصادية واجتماعية وتربوية وصحية ونفسية،وكشفت المسوحات والتقارير عن ارتباط أزمة النزوح بعدد من المشكلات التي يمكن ان تنعكس على وضع النساء بعد العودة الى مناطقهن مثل التسرب الدراسي والزواج المبكر.كما اشاعت سيطرة داعش قيما خاصة بعزل النساء ورؤية تراتبية للعلاقة ما بين الجنسين تعمل على على تعزيز وتكريس الهيمنة الذكورية وتضع النساء في خانة ادنى بشكل يفوق ما كانت عليه قبل سيطرة داعش. ومثل هذا العزل والحجب والاحتجاز سواء في اللباس او المكان، انتج قيما اشد انغلاقا حول النوع الاجتماعي، واشاعة مثل هذه القيم سيؤثر على مكانة المرأة ويقيد حصولها على الفرص في التعليم والعمل والمشاركة بل وحتى الرعاية الصحية، كما ستلغي وتغيب دورها ومشاركتها في بناء السلم واعادة الاعمار بعد النزاعات التي شهدتها وستشهدها المدن المحررة.

التوصيات

١- تطوير آليات لخلق فرص للضحية للإبلاغ عن العنف مثل الخط الساخن وتدريب كادر متخصص للعمل في مراكز حماية الاسرة المقترحة على كيفية خلق مثل هذه الفرص.

٢- مراجعة الاطار القانوني والتشريعات التي لا تنص بشكل واضح على منع العنف ضد المرأة وإلغاء وتعديل القوانين التي تشجع على العنف وإدراج قضايا العنف ضد المرأة وتحديدا العنف الأسري ضمن الجرائم القانونية.

٣- الضغط باتجاه اقرار قانون الحماية من العنف الاسري وإنشاء وتعزيز آليات مؤسسية لتنفيذ هذا القانون

٤-تدريب العاملين في مراكز الدعم والمؤسسات المعنية بالاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي على كيفية كتابة التقارير وتوفير البيانات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وبما يضمن تطوير المعرفة بالعنف

٥- وضع استراتيجية إعلامية فعالة للقضاء والحد من العنف ضد المرأة مع برنامج لتدريب العاملين في وسائل الإعلام حول التعامل مع قضايا العنف

٦- تطوير نظام قضائي فعال يحقق العدالة منشأه مساعدة النساء الناجيات من العنف على كسر حاجز الصمت ، وتشجيعهن على اللجوء إلى المؤسسات الرسمية دون خوف أتردد

٧- تنفيذ وتوسيع دورات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات وربطها بعملية تسهيل سبل العيش ما بعد الأزمة.

٨ - العمل على تعويض الأسر المهجرة على كل ما أصابهم من جراء التهجير مادياً ومعنوياً.

٩- ضمان عودة النازحين الطوعية لمناطقهم الاصلية .وادماج من استوطن منهم في المجتمعات مضيفة

١٠- تنمية المناطق المحررة وادماج النساء في عملية التنمية

١١- وضع خطة وطنية لتطوير خدمات الصحة النفسية على ان يتم ادماج هذه الخدمات في مراكز الرعاية الصحية الاولية لضمان وصول النساء اليها

١٢- وضع الأسس والأطر الضرورية لإحداث تغيير ثقافي تستهدف تعديل الاتجاهات والممارسات والصور النمطية السائدة عن المرأة .

هوامش البحث

[١]علي الجرباوي وعصام خليل:النزاعات المسلحة وأمن المرأة (معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية جامعة بيير زت

[٢]منظمة المرأة العربية :الاستراتيجية الاقليمية حماية المرأة العربية الامن والسلام

[٣]المصدر السابق

[٤]المصدر السابق

[٥]المصدر السابق

[٦]علي الجرباوي وعصام خليل:النزاعات المسلحة وأمن المرأة

[٧]http://hedaya.blogspot.com/2010/12/1325.html " قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥" تقرير: هداية شمعون

[٨]ينظر: علي الجرباوي وعصام خليل:النزاعات المسلحة وأمن المرأة (معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية جامعة بيير زت) ايضا استراتيجية النهوض بالمرأة العراقية ص٢٦

[٩]وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء: نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH لسنة ٢٠١١ التقرير الموجز

[١٠]اسماء جميل رشيد : العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال النزاع الدائر في العراق / دراسة لعينة من النساء طالبات الدعم. جمعية نساء بغداد ٢٠١٦

[١١]اسماء جميل رشيد واخرون:العنف ضد المراة الواقع والخيارات :وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للسكانبغداد ٢٠١٣

[١٢]مكتب حقوق الانسان في بعثة الاممم المتحدة لمساعدة العراق:تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق ١١ ايلول -١٠ كانون الاول ٢٠١٤

[١٣]بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي): تعزيز وحماية حقوق ضحايا العنف الجنسي الذين وفعوا في اسر داعش اة في مناطق تسيطر عليها داعش،٢٢ اب٢٠١٧،ص٢

[١٤]وصفت المبعوثة الخاصة للعنف الجنسي اثناء النزاع للامين العام للامم المتحدة زينب هاواوي ماتعرضت له النساء في العراق من عنف جنسي اثناء لقائها بمجموعة من الناشطات في مجال المرأة في بغداد ٢٦-٤-٢١٥

[١٥]جماعة حقوق الاقليات الدولية :تقرير.من الازمة الى الكارثة :وضع الاقليات في العراق،تشرين الاول ٢٠١٤.ص ٨

[١٦]مقابلة مع الدكتورة بشرى العبيدي عضوة المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق اجرتها الباحثة في ١٢ شباط ٢٠١٦

[١٧]بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي): تعزيز وحماية حقوق ضحايا العنف الجنسي الذين وفعوا في اسر داعش اة في مناطق تسيطر عليها داعش،.مصدر سابق نفسه

[١٨]منظمة العفو الدولية: الفرار من الجحيم التعذيب والعبودية الجنسية في الاسر لدى الدولة الاسلامية في العراق.المملكة المتحدة ٢٠١٤.

[١٩]جماعة حقوق الاقليات الدولية :تقرير.من الازمة الى الكارثة،مصدر سابق ص١١

[٢٠]بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي): تعزيز وحماية حقوق ضحايا العنف الجنسي الذين وفعوا في اسر داعش اة في مناطق تسيطر عليها داعش،٢٢ اب٢٠١٧،ص٢

[٢١]اسماء جميل رشيد واخرون:العنف ضد المراة الواقع والخيارات :وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للسكانبغداد ٢٠١٣

[٢٢]نقلا عن هه تاو كريم: ظاهرة العنف الاسري دراسة ميدانية في مدينة اربيل (مديرية مطبعة الثقافة: اربيل) ٢٠٠٨ ص١٠٤

[٢٣]المجلس القومي للمرأة: دراسة العنف ضد المرأة في مصر٢٠٠٩ ص٤٠

[٢٤]عزة شرارة بيضون: نساء يواجهن العنف، (المركزالثقافي العربي بيروت ٢٠١٠) ص ١٠٨

[٢٥]عزة شرارة بيضون: المصدر السابق

[٢٦]عزة شرارة بيضون: نساء يواجهن العنف، (المركزالثقافي العربي بيروت ٢٠١٠) ص ١٠٨

[٢٧]عزة شرارة بيضون: المصدر السابق

[٢٨]هيومن رايتس ووتش : معاناة النساءتحت حكم داعشالتضييق على السنة ووقائع جديدة عن اغتصاب الايزيديات.ابريل ٢٠١٦ https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/06/288458

[٢٩]المصدر السابق نفسه

[٣٠]هذا العنوان هو خلاصة لاهم نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة بمشاركة الدكتور اركان سعيد خطاب من مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد في العام ٢٠١٦ عن الاوضاع الاجتماعية والنفسية والتربوية للنازحات

[٣١]وزارة التخطيط (٢٠١٧): وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لاعادة الاعمار و التنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية و الحربية (الملخص التنفيذي) ص٢

[٣٢]الجهاز المركزي للأحصاء (٢٠١٥): المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤ :بغداد وزارة التخطيط .الجهاز المركزي ص١٠٧

[٣٣]منظمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسيف،(٢٠١٦) : تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق :(تقرير)ص٩

[٣٤]جميع النساء النازحات في عينة الدراسة خارج القوى العاملة ولا ينطبق عليهن مفهوم المعيلات الذي يشير الى اللواتي يتولين بمفردهن رعاية شؤون اسرتها مادياً بلغت نسبة النساء العاملات بين النازحين في عموم العراق عدا اقليم كوردستان لم تتجاوز ٣,٧% فقط حسب المسح الوطني للنازحين ومعظمهن من الساكنات خارج المخيمات.ينظرالجهاز المركزي للأحصاء (٢٠١٥): المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤.مصدر سابق ص٣٠

[٣٥]ذكرت احدى الباحثات المشاركات في جمع البيانات ان الرجال في مخيمات الانبار(عامرية الفلوجة، الخالدية والحبانية) يأنف من الوقوف في طلب واخذ المساعدات ويمتنع من السعي وراء طوابير الاغاثة وان من يتولى هذه المهمة عادة النساء ما جعلهن يشعرن بانهن هن من يعيل العائلة (مقابلة اجرتها الباحثة الاجتماعية رنا من مخيمات عامرية الفلوجة)

[٣٦]لهيب هيغل (٢٠١٦). أزمة النزوح في العراق الامن والحماية،مركز سيسفار لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات.ص

[٣٧]المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (٢٠١٥): النازحون والمهجرون داخلياً.تقرير مقدم للمقر الخاص في الامم المتحدة .بغداد.نسخة الكترونية.

[٣٨]هدى باقر حسن وكريم غضبان صجم(٢٠١٦):تقييم الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للاسر في مجتمعات النازحين في بغداد www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/kjns/article/download/5026/pdf.

[٣٩]منظمة أطباء بلا حدود(٢٠١٣): مداواة الجروح النفسية :تحديات توفير الرعاية الصحية النفسية في العراق.ص٣ متح في: www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dId/6086

[٤٠]منظمة الأمم المتحدة للطفولة،اليونيسيف،(٢٠١٦) : مصدر سابق ص١٨.

[٤١]الجهاز المركزي للأحصاء (٢٠١٥): المسح الوطني للنازحين في العراق ٢٠١٤.مصدر سابق ص ١١٩

[٤٢]اسماء جميل رشيد واركان سعيد خطابالاوضاع الاجتماعية والتربوية والنفسية للنساء النازحات ،بحث مقدم الى مؤتمر النازحين الذي نظمه مركز البحوث التربوية والنفسية في جامعة بغداد في نيسان ٢٠١٧

[٤٣]اني سليمورد(٢٠١٧) .تنامي المشكلات الصحة النفسية في العراق ملف ما بعد الموصل العقبات التي تواجه السلام في العراق على المدى الطويل تحقيق شبكة الانباء الإنسانية irin متاح على الرابط http://www.irinnews.org

[٤٤]دعد موسى :الاثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة :متاح على الرابط: http://musawasyr.org/?p=٢٦١٢

[٤٥]دنيا الامل اسماعيل (٢٠١٤):حماية في مهب الريح / أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات اثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. ص٢٩

[٤٦]منظمة أطباء بلا حدود(٢٠١٣): مداواة الجروح النفسية/ تحديات توفير الرعاية النفسية في العراق ص٢-٦ متاح على الرابط:www.msf-me.org/ar/general/downloadFile/file/5648/dId/٦٠٨٦

[٤٧]كامل مهنا(٢٠٠٨): لامكان للأطفال في الحرب"حالة لبنان" ص٤:متاح في www.amel .org.

[٤٨]كاميل هينون: النزوح والعنف ضد النساء في أفغانستان، نشرة الهجرة القسرية متاح على الرابط http://www.fmreview.org/ar/afghanistan/hennion.html

[٤٩]اليونيسف: تقييم الأوضاع النفسية في العراق :مصدر سابق

[٥٠]وضع النساء في غزة ص ٩